

أهالي المخطوفين الخائبي الأمل من مماطلة الدولة: طالبنا بمآتم رسمي وطني فاقترحوا... مهرجانا!

ضحى شمس

لجهة أهالي ٢١٦ مخطوفا كما يقال: «لقد وفيت ابني بإعلان في جريدة «السفير»، لكنني لم أوفه في دوائر النفوس».

وتعترض مريم على عبارة «متوفى» قائلة: «انه استشهاد وليس بوفاة. فابني كان لدى خطفه ضمن صفوف الحزب الشيوعي وكان يقاوم اسرائيل. انه ضمن ٢١٦ مخطوفا خطفوا بسبب مقاومة اسرائيل. يعني انه ليس في عداد المواطنين العاديين الذين خطفوا في «عركة» ما على الهوية ولا علاقة لهم بشيء. لذلك يجب اعتبارهم شهداء». مضيئة: «لقد حرك حزب الله في قلوبنا الأمل.. لأنه طالما لا اثبات على الوفاة يبقى الأمل حيا فينا.. في مكان ما».

التسمية ايضا، أي شهيد وليس متوفى، امر تصر عليه دنيوز عمة رنا، اي اخت والدها المخطوف: «خطف اخي لأنه مناضل شيوعي، مقاوم لاسرائيل. جثته لم تظهر.. عال. لم يدلنا احد على مكان دفنه».

ما هذا التحقيق الذي قامت به الدولة؟ وماذا يعني حتى الاعلان القانوني لوفاتهم اذا صدر؟ أين هي نتائج لجنة تقصي الحقائق؟ أم هي لجنة اقضاء الحقائق؟ رموه بالبحر؟ اذابوه بالأسيد؟ فليقولوا لنا».

اما عن سبب اصرارها على تسمية شهيد فتقول: «كلمة شهيد هي اعتراف بتاريخه.. لها عمق آخر. ماذا يعني متوفى؟ لم يكن انسانا مارا على حاجز بالصدفة لدى رغبة طرف بالانتقام من الطائفة الأخرى مما ادى الى خطفه.. لا.. لا اتحدث فقط عن الحزب الشيوعي الذي كان اخي مناضلا فيه وبسببه خطف، بل عن كل الأحزاب: لماذا لم تعلن هذه الأحزاب استشهاد مناضليها المخطوفين؟» ثم تضيف بمرارة: «ام انهم كانوا مجرد وقود؟».

الاعلان القانوني الرسمي بوفاة المخطوفين، وعد لم تلتزم به الدولة اللبنانية حتى الآن. هذا ايضا يضيف الى غضب لجنة الأهالي وقودا: «على الأقل يحق لهم «التمتع» بوثيقة وفاة!» تقول وداد حلواني وتضيف: «يقسم اعلان الدولة عن نهاية عمل لجنة تقصي الحقائق ونتائجها بشقين: الأول امني وهو بمعنى انهم «فتشوا ولم يجدوا احدا. وهناك اعلان سياسي بمعنى اقفال الملف. لكن اين النص القانوني الرسمي؟ ولماذا سوف يتركون لكل طائفة ان توفي مخطوفها بناء على الأحوال الشخصية التابعة لها واعتبار الغائب؟ يعني «الغائب» عند بعض الطوائف هو من لم يظهر بعد اربع سنوات وهناك آخرون بعد سبع سنوات وهلم جرا. لماذا؟ حتى في هذا الحداد الوطني نريد ان نميز طائفتنا؟ ولماذا لا تعتبر الدولة انهم متوفون منذ تاريخ اصدار النص القانوني؟ لماذا تشتيت القضية الوطنية الى اسلام ومسيحية؟ هذا ولم نتحدث بعد عن مضاعفات قانونية بالنسبة خاصة للمخطوفين ممن كانوا موظفين رسميين. يعني الموظف الشيعي مثلا يعتبر بعد مرور اربع سنوات انه مات. ماذا يعني ذلك؟ يعني صرف تعويض نهاية خدمة في التاريخ الذي يقع بعد اربع سنوات من اختطافه. اما الموظف من طائفة أخرى تعتبر الغائب اذا لم يعد بعد سبع سنوات، يستحق له تعويض نهاية خدمة بسبب الوفاة بعد سبع سنوات من تاريخ اختطافه.. وقيسي على ذلك!!»

ثم تضيف: «هناك قانون صدر في ايار الماضي يتعلق برواتب الموظفين المخطوفين ويقضي بمتابعة دفعها حتى سنة ٢٠٠٥ الا اذا طلع نص قانوني رسمي يعلن وفاتهم. لماذا يتأخر هذا النص؟ حتى هذا فانه هدر...»

أما مريم قصير، فتطالب ايضا مثل بقية أهالي المخطوفين بالمتابعة الاجتماعية: «الشهيد من المخطوفين مثله مثل أي شهيد. خاصة ان هذه العائلات قاست ما لم تقاسه عائلات الشهداء الذي استشهادوا في يوم وكفى. على الأقل هم متأكدون من موته: شاهدوا جثته على الأقل وعرفوا بالأمر فوراً وحسموه. اما نحن.. تهز برأسها) يعني «فايتين طالعين عالمستشفيات.. تعذيب بطيء مثل السم كل يوم يدخل في عروقنا، اللي قلبه واللي اعصابه...» والأولاد؟ نفسياتهم تعقدت، من يساعدهم على التخلص من هذا الضرر؟ اليس الامر مكلفا؟ ثم كيف يدمجون «الميليشيات» بعد نهاية الحرب بمؤسسات الدولة. بهذه السرعة، ولا يعطى أهالي المخطوفين أولوية في وظائف الدولة.. هذا امر غير مقبول».

كانت العائلة بكاملها تنظر الى رنا (٣٥ عاما) مستغربة سلوكها المبالغ فيه لدى تأبين جدتها المتوفاة في كنيسة القرية: «كانت رنا، ابنة خالي المخطوف قد اطلقت العنان لحزن بدا انه زائد على المناسبة». تقول دنيوز. وتتابع: «كلنا كنا نحب جدتي حبا كبيرا، فلقد كانت شخصا مميزا.. لكن تفجع رنا بهذه الطريقة، بدا خارجا عن السياق لدرجة لامست قلة اللياقة. لقد كانت تنتحب بشدة وكاد ان يغمر عليها. ولما همست لها ان تخفف قليلا من تفجعها، قالت لي بعد ان هدأت، انها ربما كانت بحاجة «لمناسبة» كهذه من اجل ان تخرج كل الدموع المتجمعة داخلها والتي لم تذرفها على والدها الذي خطف امامها. لأن حدادها كان ليصبح بمثابة اعلان وفاة. اعلان لم تكن والدتها لتقبله طالما انها لم تر الجثة. وعلى الرغم من مرور ثمانية عشر عاما على اختفائه».

هذا الاعلان قامت بمرحلته الأولى لجنة تقصي الحقائق التي عينتها الدولة اللبنانية منذ أكثر من شهرين من دون ان تستتبع الدولة نهاية عمل اللجنة بإعلان رسمي للوفاة.

لكن هذا الاعلان، الذي انتظره الكثيرون من أهالي المخطوفين، المنهكين من انتظار امتد لبعضهم على أكثر من عشرين عاما، انتظار ملتبس بين امل بحياة مخطوفهم تحول تدريجيا الى مطالبة بجثة ثم الى مجرد اشارة قانونية تعلن فيها الدولة اللبنانية وفاتهم، فتريح تلك الأجساد والقلوب التي لم تقو على التخيل، كان مخيبا للآمال.

ولا نتكلم هنا عن آمال الذين لا يزالون ياملون بوجود أولادهم في السجون الاسرائيلية، بل عن هؤلاء الذين يئسوا في قراراتهم من اية عودة، وداهمتهم امور الحياة الصغيرة بتراكمها من اولاد كبروا وامهات لا يحق لهن التصرف بالارث. فمن لم يمت، لا يورث.. الى آخر ما هنالك من امور لا يعرف تفاصيلها المتعبة الا هم.

وبعد خيبة الأمل، والنقاش الذي ثار داخل لجنة أهالي وأصدقاء المخطوفين بالقبول او عدم القبول، وبعد ايقاف حملة «من حقنا ان نعرف» بناء على وعود من الدولة باستكمال هذا الاعلان بنص قانوني رسمي وبتركيب يوم ١٣ نيسان يوما للذاكرة الوطنية، واقامة مأتم وطني ونصب تذكاري، ووعود بالمتابعة الاجتماعية للعائلات. وبعد الماطلة المعهودة من قبل الدولة مهما تغيرت الحكومات، ثار غضب أهالي المخطوفين.

وتلخص وداد حلواني رئيسة لجنة أهالي المخطوفين اسباب غضب الأهالي بما يلي: «اوقفنا الحملة بناء على وعود عدة كنا قد تفاهمنا مع الدولة عليها. أولا: اتفقنا على مأتم رسمي للمخطوفين، يكون بمثابة ادانة للحرب القذرة وادانة للخطف. كانت فكرة المأتم عبارة عن مواجهة جماعية مع ذاكرتنا المشينة.. ولقد تمنى المسؤولون علينا وقتها ان لا «نزرهم» بالوقت. فلقد كنا في نهاية تموز والانتخابات على الأبواب. «شوية» - تضيف وداد - صار بدهم يعملوا «مهرجان» (!!) لشهداء الحرب والمخطوفين!! كيف يمكنك ان تجمع بين السياقين؟ شهداء الحرب هم مناضلون اختاروا طريقهم والذهاب فيه حتى الاستشهاد. ما دعوى المخطوفين بهذا السياق؟ انهم اشخاص، خطفوا اي اجبروا على الخروج من مساراتهم وقتلوا في سياق قذر.. طائفي.. غرائزي. كيف نقبل الجمع بين هذين المفهومين؟»

«والأنكى - تضيف حلواني - انه قد يدعى الى الكلام بعض الرسميين ممن «عفي» عنهم بصك العفو العام!! اي القتل! فكيف تجمع الضحية والقاتل في مناسبة واحدة؟ مهرجان فوق الدكة؟ يريدون ان تعطيلهم صك براءة؟ الا يكفيهم صك العفو العام الصادر العام ١٩٩١ مهرجان شهداء المقاومة والحرب هو مناسبة للفخر اما المأتم فادانة.. السياقان مختلفان تماما».

المأتم الرسمي، امر تصر عليه ايضا مريم صعيدي قصير والدة المخطوف ماهر قصير (١٦ عاما - كلية العلوم): «المأتم الوطني امر ضروري ونصر عليه. بالاضافة الى اعلان الثالث عشر من نيسان يوما للذاكرة». لكن مريم تضيف: «خاصة بعد ان تنتهي المسألة ويظهر مصير الموجودين عند اسرائيل».

فجأة، يقفز امامك حجم الأمل الذي اوجده حزب الله باعلانه انه سيقايع الجنود الأسرى الثلاثة بالأسرى عند اسرائيل. خاصة